

# منظمة حقوقية: الانقلاب يقتل 50 شخصاً ويعتقل 1433 آخرين منذ بداية العام



الأربعاء 13 أبريل 2016 08:04 م

قالت "المنظمة العربية لحقوق الإنسان"، إن نظام الانقلاب العسكري في مصر قتل منذ مطلع العام الجاري حتى نهاية مارس الماضي 50 شخصاً خارج إطار القانون، بالإضافة إلى اعتقال 1433 شخصاً على الأقل، في الفترة نفسها

وأوضحت المنظمة، ومقرها بريطانيا، في تقريرها الدوري الربع سنوي لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، الأربعاء، أن القتلى الخمسين خارج إطار القانون، قتلوا جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز والتصفية الجسدية المباشرة، بالإضافة إلى 10 أشخاص قتلوا في ظروف ملتبسة حيث ادعت وزارة الداخلية قتلهم في اشتباكات أو أثناء تنفيذهم عمليات إرهابية دون أن تقدم دليلاً على صدق ادعاءاتها أو تفتح تحقيقاً محايداً في تلك الوقائع، بحسب البيان

وتابع تقرير المنظمة قوله إن "من هؤلاء 31 معتقلاً قضاوا داخل مقر الاحتجاز المصرية خلال الربع الأول من هذا العام، بينهم أربعة أشخاص جراء التعذيب بينهم الإيطالي جوليو ريجيني، وقتل 19 شخصاً جراء عمليات التصفية الجسدية أثناء أو بعد الاعتقال، من بينهم مواطنون تمت تصفيتهم على أيدي أفراد أمن بسبب خلافات شخصية، ليرتفع عدد القتلى جراء التصفية الجسدية منذ الثالث من يوليو 2013 وحتى آخر مارس 2016 إلى 70 شخصاً".

## **1433 معتقلاً**

وأضاف التقرير أنه خلال فترة الرصد، بلغ عدد الأشخاص الذين تعرضوا لاعتقال على خلفية قضايا معارضة السلطات في كافة محافظات مصر عدا سيناء، 1433 شخصاً على الأقل، بينهم 96 قاصراً و15 امرأة، حيث بلغ عدد المعتقلين في شهر يناير لهذا العام 839 شخصاً، في حين أن عدد المعتقلين في شهر فبراير 2016 بلغ 299 شخصاً، بينما بلغ عدد المعتقلين خلال شهر مارس 295 شخصاً

وأشارت المنظمة إلى قيام قوات الأمن باعتقال عدد من المواطنين من منازلهم واحتجازهم بصورة تعسفية داخل أقسام الشرطة بشكل غير قانوني، للضغط على أحد أقاربهم لتسليم نفسه قبل أن تقوم بإطلاق سراحهم بعدها بأيام دون إثبات احتجازهم بشكل رسمي، موضحة أن هؤلاء "تعرضوا للاختفاء القسري لمدة تزيد على 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للاختفاء القسري حتى الآن، حيث بلغ عدد من تم رصد تعريضهم للاختفاء القسري خلال تلك الفترة 412 شخصاً على الأقل".

## **248 قضية**

وكشف التقرير أنه وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين، في هذه الفترة، فقد تم الحكم في 248 قضية معارضة للانقلاب أمام دوائر مدنية وعسكرية، وكان عدد القضايا التي صدرت أحكام فيها من دوائر عسكرية، 26 قضية، بينما نظرت 222 قضية أمام دوائر جنح وجنايات مدنية، واتسمت تلك المحاكمات في مجملها " بانتهاك حق المتهمين في المحاكمة العادلة".

وصدرت الأحكام القضائية المذكورة بحق 2503 أشخاص بينهم 60 قاصراً وتنوعت ما بين أحكام بالإدانة بحق 1765 متهماً، أي على 70.5% من إجمالي المحكومين، بينما صدرت أحكام بالبراءة بحق 738 متهماً، أي على 29.5%، بحسب الشبكة، التي أوضحت أنه "كُتم على 350 متهماً بالسجن المؤبد، أي على حوالي 19.8% من إجمالي المحكومين، وعلى 374 متهماً بالحبس من شهر إلى أقل من ثلاث سنوات، أي على حوالي 21.2% من إجمالي المحكومين، وعلى 584 متهماً بالسجن من ثلاث إلى خمس سنوات، أي على حوالي 33.2% من إجمالي المحكومين، وعلى 413 متهماً بالسجن المشدد أكثر من خمس سنوات، أي على 23.4% من إجمالي المحكومين".

وأحيلت أوراق 15 متهماً للمفتي لاستطلاع الرأي بشأن إعدامهم، كما أنه تم الحكم بالإعدام (أول درجة) على سبعة أشخاص وتم إصدار هذا الحكم من قبل دائرة عسكرية، ليشكل عدد المحالة أوراقهم للمفتي وعدد المحكوم عليهم بالإعدام نسبة 1.2% من إجمالي عدد المحكومين

وتم الحكم على 20 متهم في خمس قضايا بدفع غرامات مالية، حيث حكم على تسعة متهمين بدفع 100 ألف جنيه مصري، وعلى 11 متهما بدفع 50 ألف جنيه مصري، بالإضافة إلى الحكم على اثنين بعدم الاختصاص، أي على حوالي 1.2% من إجمالي عدد المحكومين من جهة أخرى تم النطق بالحكم على 120 متهما في ست قضايا أمام محاكم النقض، وجاءت الأحكام جميعها بقبول الطعون المقدمة من قبل المحكومين وإلغاء الأحكام الصادرة بحقهم وإعادة محاكمتهم، من بينها إلغاء حكم الإعدام الصادر بحق أربعة متهمين على خلفية اتهامهم في القضية المعروفة إعلاميا بقضية "خلية أكتوبر".

وبين التقرير أنه في مارس الماضي، قضى المجلس الأعلى لتأديب القضاة بعزل 46 قاضيا بدعوى إقحام أنفسهم في الحياة السياسية، وتأسيس حركات مخالفة للقانون ذات طابع سياسي تهدف إلى مناصرة فصيل سياسي

### سيناء

وتحدث التقرير عن آثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد من أول يناير الثاني 2016 وحتى نهاية مارس 2016، حيث بلغ عدد القتلى من المدنيين 263 شخصا، منهم 242 شخصا ادعى الجيش أنهم قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، وأن البقية قتلوا بصورة عشوائية وأعلن المتحدث العسكري عن إصابة 89 مواطنا جراء القصف الذي ادعى الجيش أنه كان يستهدف منازل الإرهابيين، منهم 30 مصابا في يناير، و19 مصابا في فبراير، و40 مصابا في مارس

وأشار التقرير إلى أن عدد الذين اعتقلوا في سيناء في تلك الفترة 593 شخصا من بينهم 88 شخصا، قال عنهم الجيش إنهم مطلوبون أمنيا والبقية مشتبه بهم، حيث اعتقل شخص واحد من المطلوبين أمنيا و262 شخصا مشتبه بهم خلال شهر يناير، في حين أعلن المتحدث العسكري عن اعتقال 87 مطلوباً و103 مشتبه به، بينما تم اعتقال 140 شخصا خلال شهر مارس جميعهم مشتبه بهم، وتم الإعلان عن تدمير 48 عربة و53 دراجة بخارية في تلك الفترة

وطالب التقرير الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بـ"اتخاذ موقف أخلاقي وقانوني حاسم واستخدام الآليات المتاحة لديهم، لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، والعمل على إرسال بعثة تقصي حقائق دولية كاملة الصلاحيات للتحقيق في كافة الانتهاكات التي حدثت في مصر، فحالة الصمت الدولي لا تعني إلا إعطاء الضوء الأخضر للنظام للمضي قدما في ارتكاب المزيد من تلك الجرائم"، بحسب تعبيره